جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق الدكتور **عيسى قسايسية** والدكتورة **بن زاغو نزيهة**

رئيسة الملتقى الوطني بأن: الدكتور (ة) :**عبد الغني حجاب**

قد شارك (ت) في فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ:

آليات مكافحة الفساد و مقتضيات الحكم الراشد قبل و بعد التعديل الدستوري لعام 2020

-الثوابت و المتغيرات-

المنظم بكلية الحقوق جامعة الجزائر1 بتاريخ **16 جوان 2025** بمداخلة بعنوان :

«تحليل مقارن لاستراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة : تحديد الخيوط المشتركة والمناهج المتباينة»

نائب/عميد كلية الحقوق

د/زيدان محمد

رئيسة الملتقى الوطني

الدكتورة بن زاغو نزيهة

رئيسة الملتقى الوطني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة
كلية الحقوق

تنظيم ملتقى وطني حضوري وعن بعد موسوم بـ :

آليات مكافحة الفساد ومقتضيات الحكم الراشد قبل وبعد التعديل الدستوري لعام 2020

- الثوابت والمتغيرات -

16 جوان 2025

الهيئة الشرفية

أ.د مختاري فارس	رئيس جامعة الجزائر1
أ.د مدافر فايزة	نائب رئيس الجامعة المكلفة بالدراسات العليا
د. قسايسية عيسى	عميد كلية الحقوق
أ.د نساخ فطيمة	رئيسة المجلس العلمي لكلية الحقوق
أ.د خالف عقيلة	رئيسة اللجنة العلمية للقانون العام
أ.د زيدان محمد	نائب العميد المكلف بالدراسات العليا
أ.د عميروش فتحي	نائب عميد كلية الحقوق

رئيسة الملتقى الوطني
الدكتورة بن زاغو نزيهة

رئيسة اللجنة العلمية
الدكتورة بن زاغو نزيهة
الدكتورة علوي سليمة

رئيسة اللجنة التنظيمية
الدكتورة بن زاغو نزيهة
الدكتورة مراح صليحة
الدكتورة مكناش نريمان

المنسق العام للملتقى
الدكتور بوجمعة محمد
الدكتور سلاوي يوسف

المشرفة العامة على التظاهرات العلمية بالكلية : مونة ديلمي

ديباجة الملتقى و إشكاليته

إن ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية عرفت انتشار كبير خاصة في السنوات الأخيرة ، وهي ظاهرة قديمة و حديثة في نفس الوقت، ويعد الفساد جريمة يعاقب عليها القانون وله اثار وخيمة على مختلف القطاعات و تلحق بالمجتمع الأذى والدمار و تحدث اختلالا في أجهزة الحكومة فتعوق التنمية وتتناقض مع حقوق الانسان و تزعزع الاستقرار في النسيج الاجتماعي و نظرا لتطور الفساد و الذي أصبح ظاهرة عابرة للأوطان و القارات ، ظهرت الحاجة و الضرورة الملحة لوضع نهج شامل للتصدي له، وأصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام السياسيين و الحكومات والقانونيين و المجتمع الدولي لإقرار اليات لمكافحتها.

والفساد بأشكاله وأنواعه المختلفة ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة و النامية و المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء في كل الدول ولهذا عملت الدولة الجزائرية على وضع مؤسسات عديدة قبل التعديل الدستوري لعام 2020 وبعد التعديل الدستوري لعام 2020 ، و بالرجوع للمشرع الجزائري لم يعرف الفساد وإنما سرد مباشرة الأفعال التي يمكن اعتبارها جرائم الفساد، فالمنظمة الشفافية عرفت الفساد الإداري على أنه "سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"، و يعرفه البنك الدولي على أنه "سوء استخدام السلطة أو الوظيفة الحكومية أو المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب خاصة"، أما الفساد المالي فيعرف على أنه "الانحرافات المالية و مخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم تسيير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساته ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية.

والفساد بكل أنواعه اقتصادي أو اداري أو مالي له آثار وخيمة على الدولة والمجتمع منها فقدان الشرعية للنظام، ضعف المشاركة السياسية، انتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، الاخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية وغيره.

وفي هذا الملتقى نسلط الضوء على مختلف النصوص القانونية التي تهتم بمكافحة الفساد وتبادل وجهات النظر القانونية والعملية للوقاية من الفساد، واقتراح الحلول المناسبة للإشكالات التي تعترض اليات تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد في الجزائر والتطرق لتجارب دولية في هذا المجال وتسليط الضوء على دور الاعلام والمجتمع المدني والمواطن في الحد من هذه الظاهرة.

ولهذا وجدت جهود وطنية و دولية لمكافحة هذه الآفة وقامت الدولة الجزائرية و غيرها من الدول بإصلاحات تشريعية (دستورية – قانونية-تنظيمية) و أخرى هيكلية و عليه يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف المشرع الجزائري لمكافحة الفساد وما مدى فعاليتها في مكافحة هذه الآفة وتحقيق الحكم الراشد قبل و بعد التعديل الدستوري لعام 2020 ؟

أهداف الملتقى

- تبيان الإطار القانوني لمؤسسات مكافحة الفساد والتطرق للنصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لهذا الموضوع.
- تبيان مراحل تطور مؤسسات مكافحة الفساد ومختلف الإصلاحات التي عرفتها الدولة الجزائرية من الاستقلال إلى يومنا هذا.
- إعطاء فرصة للباحثين والأكاديميين للتبادل ومناقشة مختلف الأفكار و المقاربات حول موضوع مكافحة الفساد و اقتراح حلول و توصيات من شأنها تعزيز الشفافية و مكافحة هذه الظاهرة.
- تبيان التقنيات والوسائل المستعلمة لرقمنة مؤسسات مكافحة الفساد لمواكبة العصر.
- التطرق للتجارب المقارنة في محاربة الفساد وكذلك التشريعات المقارنة.
- التطرق للتحديات التي تواجه مؤسسات مكافحة الفساد.
- تحديد مرتكزات تفعيل اليات الحد من الفساد للوصول إلى الحكم الراشد.
- ضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية والشاملة لمكافحة الفساد وضمان تكريس الحكم الراشد.
- تقييم مدى فعالية الاليات القانونية المستحدثة لمكافحة الفساد على مختلف القطاعات والمجالات.

محاور الملتقى

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للفساد بأنواعه وأسبابه.

المحور الثاني : الاطار النظري والمفاهيمي للحكم الراشد ومرتكزاته.

المحور الثالث : الإصلاحات في المجال المؤسساتي والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لمحاربة الفساد بكل أنواعه وتحقيق الحكم الراشد.

المحور الرابع : الآثار الناتجة عن تفشي ظاهرة الفساد ودور المجتمع المدني والاعلام والمواطن في مكافحة الفساد والوقاية منه.

المحور الخامس : مساهمة التحول الرقمي وفعاليته وتحدياته في الوقاية من الفساد ومكافحته.

المحور السادس : التحديات والصعوبات التي تواجه مؤسسات مكافحة الفساد والحكم الراشد.

شروط المشاركة

- استمارة المشاركة تتضمن :
  - اسم ولقب المتدخل ،
  - الرتبة العلمية ،
  - المؤسسة المستخدمة ،
  - التخصص ،
  - رقم الهاتف ،
  - البريد الالكتروني.
- يجب أن تكون المداخلة متعلقة بأحد المحاور السالف ذكرها، وأن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو تمت المشاركة به في ندوات علمية أخرى.
- تحرر المداخلة باستعمال خط simplified arabic مقياس 14 بالنسبة للمتن، و12 بالنسبة للتهميش، أما المداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط times new roman مقياس 12 و10 بالنسبة للتهميش.
- لا يقل عدد الصفحات عن 15 صفحة، ولا يزيد عن 20 صفحة.
- تقبل المداخلات الثنائية.
- تقبل المداخلات باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- آخر أجل لإرسال الملخصات : **30 أفريل 2025**
- آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة مرفقة بالملخص : **20 ماي 2025**
- تاريخ الرد على المداخلات المقبولة : **23 ماي 2025**
- تاريخ انعقاد الملتقى الوطني : **08 جوان 2025**
- عدم احترام الشروط الشكلية للمداخلة وعدم احترام الأجل المحدد لها لا تقبل برمجتها.

ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني :

n.benzaghou@univ-alger.dz

رقم الهاتف : **0552 893 934**

أعضاء اللجنة التنظيمية

رئيسة اللجنة التنظيمية : الدكتورة علوي سليمة

د. بوجمعة محمد — كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. جلاح نسيمة — كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. بوعلوط فازية — كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. سعيود زهرة — كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. آيت سي معمر إيمان — كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

د. سويسي هديل — كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

شروط المشاركة

❖ استمارة المشاركة تتضمن :

- اسم ولقب المتدخل ،
- الرتبة العلمية ،
- المؤسسة المستخدمة ،
- التخصص ،
- رقم الهاتف ،
- البريد الالكتروني.

❖ يجب أن تكون المداخلة متعلقة بأحد المحاور السالف ذكرها، وأن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نشره أو تمت المشاركة به في ندوات علمية أخرى.

❖ تحرر المداخلة باستعمال خط simplified arabic مقياس 14 بالنسبة للمتن، و12 بالنسبة للتهميش، أما المداخلات باللغة الأجنبية فتكون بخط times news roman مقياس 12 و10 بالنسبة للتهميش.

❖ لا يقل عدد الصفحات عن 15 صفحة، ولا يزيد عن 20 صفحة.

❖ تقبل المداخلات الثنائية.

❖ تقبل المداخلات باللغات الثلاث : العربية، الإنجليزية والفرنسية.

❖ آخر أجل لإرسال الملخصات : **30 أفريل 2025**

❖ آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة مرفقة بالملخص :

20 ماي 2025

❖ تاريخ الرد على المداخلات المقبولة : **23 ماي 2025**

❖ تاريخ انعقاد الملتقى الوطني : **16 جوان 2025**

❖ عدم احترام الشروط الشكلية للمداخلة وعدم احترام الأجل المحدد لها لا تقبل برمجتها.

ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني:

n.benzaghou@univ-alger.dz

رقم الهاتف : **0552 893 934**

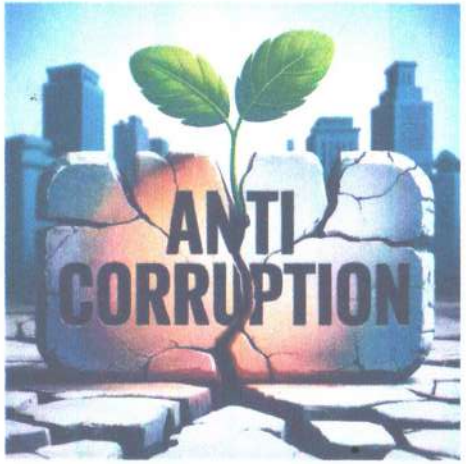

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة
كلية الحقوق – سعيد حمدين –

جامعة الجزائر 1
نائب العميد
مكلف بالدراسات مابعد التدرج

برنامج أشغال الملتقى الوطني

حضوري وعن بعد عبر تقنية (Google Meet)

آليات مكافحة الفساد ومقتضيات الحكم الراشد
قبل وبعد التعديل الدستوري لعام 2020
- الثوابت والمتغيرات –

بتاريخ 16 جوان 2025

رئيسة الملتقى الوطني :
الدكتورة بن زاغو نزيهة

رئيسة اللجنة العلمية :
الدكتورة بن زاغو نزيهة

رئيسة اللجنة التنظيمية :
الدكتورة علوي سليمة

المنسق العام للملتقى :
الدكتور بوجمعة محمد

المشرفة العامة على تنظيم الملتقى : السيدة ديلمي مونة

الجلسة الافتتاحية : الساعة 13:00

تلاوة آيات بينات من القرآن الكريم

الـــنشيد الوطني

كلمة السيد مدير جامعة الجزائر 1 : **البروفيسور حياهم عمار**

كلمة السيد عميد الكلية : **الدكتور قسايسية عيسى**

كلمة السيدة رئيسة المجلس العلمي : **البروفيسور نساخ فطيمة**

كلمة رئيسة الملتقى : **الدكتورة بن زاغو نزيهة**

كلمة رئيسة اللجنة التنظيمية : **الدكتورة علوي سليمة**

كلمة باللغة الإنجليزية : **الدكتورة باحمد كنزة**

كلمة **السيدة مسراتي سليمة** : رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

كلمة **السيد خضري حمزة** : عضو في السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

كلمة **السيد بوعزيز محند أكلي** : مدير دراسات سابق بالديوان المركزي لقمع الفساد

كلمة **السيدة سويسي هديل** : رئيسة قسم البحث بمركز البحوث القانونية والقضائية (وزارة العدل)

برنامج الجلسات

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للفساد بأنواعه وأسبابه

رئيس(ة) الجلسة الأولى : البروفيسور أورحمون محمد طاهر

مقرر(ة) الجلسة الأولى : الدكتورة بوعلوط فازية

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم المتدخل	المؤسسة
13:40 – 13:30	الأسس الدستورية لمكافحة الفساد	د. روبيح جهيدة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
13:50 – 13:40	الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر	د. بن زيادة أم سعد	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:00 – 13:50	الآليات القانونية لمكافحة الفساد	د. مرازقة نبيلة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:10 – 14:00	التعاون الدولي لمكافحة الفساد بموجب الاتفاقيات الدولية	د. بن زاغو نزيهة د. مراح صليحة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:20 – 14:10	Transparency international	د. عياطة نايلة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:30 – 14:20	مظاهر الفساد والجهود الوطنية المتخذة لمكافحته	د. بوعلوط فازية	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

المحور الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي للحكم الراشد ومرتكزاته.

رئيس(ة) الورشة الأولى : الدكتور بوجمعة محمد

مقرر(ة) الورشة الأولى : الدكتورة درويش سهيلة

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم المتدخل	المؤسسة
13:40 – 13:30	مدخل عام للحكم الراشد	د. بن نملة صليحة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
13:50 – 13:40	دراسة لمفهوم الحكم الراشد	د. بوخالفة سعاد	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:00 – 13:50	أهداف الحكم الراشد بين النظرية والتطبيق	د. شيخ راضية	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:10 – 14:00	الحكم الراشد والسياسات العامة	د. بوطيبة سامية	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:20 – 14:10	الاستراتيجيات التي تحكم ملامح الحكم الراشد	د. درويش سهيلة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:30 – 14:20	مقاربة إرساء مبادئ الحكم الراشد للحد من الفساد	د. سويسي هديل	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:40 – 14:30	إرساء مبادئ الحكم الراشد طبقا للتعديل الدستوري لعام 2020 " دراسة في ضوء الأطر المنهجية والمقاربات النظرية "	د. بن معمر سفيان	كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو
14:50 – 14:40	دور البيئة الرقمية في تفعيل آليات الحكم الراشد	د. خير الدين فايزة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

المحور الثالث : الإصلاحات في المجال المؤسساتي والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لمحاربة الفساد بكل أنواعه وتحقيق الحكم الراشد.

رئيس(ة) الجلسة الثانية : الدكتور بن معمر سفيان

مقرر(ة) الجلسة الثانية : الدكتورة سويسي هديل

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم المتدخل	المؤسسة
14:40 – 14:30	تحليل مقارن لاستراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة : تحديد الخيوط المشتركة والمناهج المتباينة	د. عبد الغني حجاب أ.د خضري حمزة	كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة
14:50 – 14:40	الإصلاحات المؤسساتية لمكافحة الفساد	د. بوخديمي ليلى	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
15:00 – 14:50	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته : آلية دستورية لمكافحة الفساد في ظل التعديل الدستوري لعام 2020	د. جلاخ نسيمة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
15:10 – 15:00	آليات مكافحة الفساد ومتطلبات الحكم في الجزائر بعد التعديل 2020 دراسة قانونية مقارنة (تونس – فرنسا)	ط.د بن كريد لمياء	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
15:20 – 15:10	آليات مكافحة الفساد في ظل أحكام التعديل الدستوري لعام 2020	د. بوعافية لخضر	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
15:30 – 15:20	مجلس المحاسبة كآلية لمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الراشد	د. دراني سميرة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
15:40 – 15:30	تكامل الأطر القانونية وفعالية الآليات الإدارية في تجسيد مبادئ الحوكمة ومكافحة الفساد في الجزائر	رابح نور الدين	موظف بالديوان المركزي لقمع الفساد

منـــاقشة عامـــة

المحور الرابع : الآثار الناتجة عن تفشي ظاهرة الفساد ودور المجتمع المدني والاعلام والمواطن في مكافحة الفساد والوقاية منه.

رئيس(ة) الورشة الثانية : الدكتورة مراح صليحة

مقرر(ة) الورشة الثانية : طالبة الدكتوراه بن كريد لمياء

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم المتدخل	المؤسسة
14:40 – 14:30	الاعتراف القانوني للمجتمع المدني كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته	أ.د شلغوم رحيمة د. بلعباس نادية	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
14:50 – 14:40	مكافحة الفساد في مواقع التواصل الاجتماعي	ط.د لدغم شيكوس زكرياء	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
15:00 – 14:50	جريمة تبييض الأموال وفق التشريع الجزائري	د. سلاوي يوسف	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
15:10 – 15:00	المقاربات البنكية الجزائرية في الوقاية من الفساد ومكافحة تبييض الأموال	د. آيت سي معمر إيمان د. آيت سي معمر نوال	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 (موظفة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) جامعة التكوين المتواصل، المركز الجامعي عين الدفلى
15:20 – 15:10	التدخل الاستباقي لمنع الفساد في المؤسسات العمومية وفقا للتشريع الجزائري	د. نقيب نور الإسلام	كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة
15:30 – 15:20	الفساد الإداري في الصفقات العمومية	د. محديد ليلى أ.د يونسي حفيظة	كلية الحقوق، جامعة بومرداس

المحور الخامس : مساهمة التحول الرقمي وفعاليته وتحدياته في الوقاية من الفساد ومكافحته.

رئيس(ة) الجلسة الثالثة : الدكتورة بن زاغو نزيهة

مقرر(ة) الجلسة الثالثة : الدكتورة دراني سميرة

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم المتدخل	المؤسسة
15:50 – 15:40	التحول الرقمي في الوقاية من الفساد ومكافحته	د. حويشي يمينة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
16:00 – 15:50	أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية (دراسة تحليلية)	د. كركوري مباركة حنان	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
16:10 – 16:00	الإدارة الإلكترونية كآلية للإصلاح الإداري ومكافحة الفساد الإداري	ط.د ياسمينة مرزوق د. معمري بن عيسى	كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط
16:20 – 16:10	الإجراءات القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته في مجال الاقتصاد الرقمي	ط.د هزيل الحاج	كلية الحقوق، جامعة وهران (موثق بمحكمة وهران)
16:30 – 16:20	دور التظلم الإلكتروني في مكافحة الفساد في الجزائر	د. قوق سفيان د. غلاب عبد الحق	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1

المحور السادس : التحديات والصعوبات التي تواجه مؤسسات مكافحة الفساد والحكم الراشد.

رئيس(ة) الورشة الثالثة : الدكتور سلاوي يوسف

مقرر(ة) الورشة الثالثة : طالبة الدكتوراه لعجالي زينب

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم المتدخل	المؤسسة
15:50 – 15:40	معيقات مكافحة الفساد على المستويين الدولي والوطني	د. لميز أمينة	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
16:00 – 15:50	التحديات والصعوبات التي تواجه مؤسسات مكافحة الفساد	د. بوجمعة محمد د. بوعزيز محند أكلي	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1 مدير دراسات سابق بالديوان المركزي لقمع الفساد
16:10 – 16:00	تحديات تكريس مقومات الحوكمة الرشيدة في مجال الصفقات العمومية للحد من الفساد	ط.د قصاص هنية	كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط
16:20 – 16:10	مكافحة الفساد في الجزائر لتحقيق مبادئ الحكم الراشد – المعيقات والحلول -	د. خوجة سفيان	كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
16:30 – 16:20	واقع وتحديات السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد والديوان المركزي لقمع الفساد في الجزائر	ط.د لعجالي زينب	كلية الحقوق، جامعة بومرداس

منـــاقشة عامـــة

قراءة التوصيات

كلمة رئيسة الملتقى الوطني الدكتورة بن زاغو نزيهة

كلمة عميد كلية الحقوق الدكتور قسايسية عيسى

الإعلان عن اختتام فعاليات الملتقى الوطني

تحليل مقارن لاستراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة: تحديد الخيوط المشتركة والمناهج المتباينة

Comparative Analysis of Successful Anti-Corruption Strategies: Identifying Common Threads and Divergent Approaches

د. عبد الغني حجاب (أستاذ محاضر أ) جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
abdelghani.hadjab@univ-msila.dz
أ.د. حمزة خضري (أستاذ دكتور) جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
hamza.khadri@univ-msila.dz

الملخص:

يمثل الفساد الإداري عائقا رئيسيا أمام التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة وثقة الجمهور في المؤسسات. تستكشف هذه الدراسة المناهج الدولية المبتكرة للحد من الفساد الإداري، من خلال تحليل الاستراتيجيات الناجحة التي طبقتها دول رائدة. باستخدام دراسات حالة مقارنة، تبحث الورقة آليات رئيسية مثل: الحوكمة الرقمية، هيئات الرقابة المستقلة، حماية المبلغين عن الفساد، ومبادرات المشاركة المجتمعية .وتسلط النتائج الضوء على أهمية الإرادة السياسية، الشفافية المؤسسية، والحلول القائمة على التكنولوجيا في مكافحة الفساد. تختتم الدراسة بتقديم توصيات سياساتية لتكييف هذه الممارسات المثلى مع سياقات وطنية مختلفة، خاصة في الاقتصادات النامية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري. استراتيجيات مكافحة الفساد. الممارسات الدولية المثلى. الحوكمة الرقمية. الشفافية المؤسسية.

Abstract:

Administrative corruption remains a critical obstacle to sustainable development, good governance, and public trust in institutions. This study examines innovative international approaches to combating administrative corruption, analyzing the successful strategies employed by leading nations. Through comparative case studies, this paper examines key mechanisms, including digital governance, independent oversight bodies, whistleblower protections, and civic engagement initiatives. Findings highlight the importance of political will, institutional transparency, and technology-driven solutions in reducing corruption. The study concludes with policy recommendations for adapting these best practices to diverse national contexts, particularly in developing economies.

Keywords: Administrative Corruption, Anti-Corruption Strategies, International Best Practices, Digital Governance, Institutional Transparency.

مقدمة

يشكل الفساد الإداري أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول في مسيرتها نحو التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاقتصادي. فهو لا يقوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة فحسب، بل يعيق أيضا جذب الاستثمارات ويضعف العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، برزت تجارب دولية رائدة استطاعت عبر إصلاحات شاملة وخطط استراتيجية أن تحد من ظاهرة الفساد الإداري، مما يجعل دراستها أمرا بالغ الأهمية للاستفادة من الدروس المستخلصة وتطبيقها وفقا للخصوصيات المحلية.

تهدف هذا الدراسة إلى استعراض وتحليل التجارب الدولية الرائدة في مجال مكافحة الفساد الإداري. وإلى تحديد الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الرئيسية التي اتبعتها الدول التي حققت نجاحا نسبيا في هذا المجال، وتحليل العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب والتحديات التي واجهتها، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد الدول الأخرى في جهودها لمكافحة الفساد الإداري.

تمثل هذه الدراسة محاولة لفهم كيفية تحويل تجارب مكافحة الفساد الإداري إلى سياسات قابلة للتطبيق، انطلاقا من النماذج الدولية التي أثبتت فاعليتها، مما يسهم في تعزيز الحوكمة والنزاهة على المستوى العالمي.

الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف التجارب الدولية المبتكرة في مجال مكافحة الفساد الإداري، ودراسة مختلف المناهج وفعاليتها في سياقات مختلفة. وسيكون التركيز الرئيسي على دراسة حالة لهيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)، وتحليل استراتيجياتها وتقييم نجاحها في سياق جهود مكافحة الفساد العالمية الأوسع. إضافة إلى:

- ✓ تحليل أبرز التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد الإداري.
- ✓ استخلاص الآليات والأساليب الفعالة التي اعتمدتها هذه الدول.
- ✓ تقديم توصيات قابلة للتطبيق في سياقات أخرى، خاصة في الدول النامية التي تعاني من تفشي الفساد.

أهمية الموضوع

تكتسب الدراسة أهميتها من:

- ✓ **الأبعاد الاقتصادية:** تأثير الفساد على النمو الاقتصادي وتوزيع الموارد.
- ✓ **الأبعاد الاجتماعية:** انعكاسات الفساد على العدالة وتآكل القيم الأخلاقية.
- ✓ **الأبعاد السياسية:** دور مكافحة الفساد في تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية.
- ✓ **الجانب التطبيقي:** إمكانية الاستفادة من النماذج الدولية لتعزيز النزاهة.

الإشكالية

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيسي: **ما هي العوامل المشتركة والاستراتيجيات التي جعلت بعض الدول رائدة في مكافحة الفساد الإداري، وكيف يمكن الاستفادة منها؟**

التساؤلات

- ✓ ما هي أبرز التجارب الدولية التي نجحت في تقليل معدلات الفساد الإداري؟
- ✓ ما الآليات التشريعية والمؤسسية التي اعتمدتها هذه الدول؟
- ✓ كيف ساهمت التكنولوجيا (مثل الحكومة الإلكترونية) في تعزيز الشفافية؟
- ✓ ما دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة على الفساد؟

الفرضيات

- ✓ توجد علاقة عكسية بين وجود هيئات رقابية مستقلة ومستويات الفساد الإداري.
- ✓ الدول التي تبنت أنظمة رقمية متطورة سجلت انخفاضا ملحوظا في الفساد.
- ✓ نجاح تجارب مكافحة الفساد يعتمد على الإرادة السياسية والمشاركة المجتمعية.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على:

- ✓ **المنهج التحليلي المقارن:** لمقارنة تجارب دول مثل (سنغافورة، الدنمارك، نيوزيلندا) وفقا لمؤشرات الفساد العالمية.
- ✓ **المنهج الوصفي:** لرصد الآليات والإجراءات المطبقة في هذه الدول.
- ✓ **دراسة الحالة:** تحليل عميق لتجربة دولة محددة (مثل: تجربة هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا).

هيكلة الدراسة

ستنقسم الدراسة إلى فصول تشمل:

1. إطار نظري: ماهية الفساد الإداري والأهمية العالمية لمواجهة فعالة
2. تحليل مقارن لاستراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة: تحديد الخيوط المشتركة والمناهج المتباينة
3. نظرة معمقة على سياق محدد: هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)

توصيات عامة

1. إطار نظري: ماهية الفساد الإداري والأهمية العالمية لمواجهة فعالة

يشير الفساد الإداري إلى إساءة استخدام السلطة الممنوحة للمسؤولين الحكوميين أو الموظفين العموميين لتحقيق مكاسب شخصية أو لمصالح خاصة. يختلف هذا النوع من الفساد عن الفساد السياسي، الذي يتعلق بإساءة استخدام السلطة السياسية، على الرغم من وجود تداخل بينهما في بعض الأحيان. يتجلى الفساد الإداري في صور متنوعة، بدءا من الرشوة والمحسوبية وصولا إلى الاختلاس واستغلال النفوذ، ويحدث على مختلف مستويات الإدارة العامة، من أصغر الموظفين إلى أعلى المناصب.

يترتب على الفساد الإداري آثار مدمرة على الحوكمة الرشيدة، والتنمية الاقتصادية، وثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية. فهو يقوض سيادة القانون، ويشوه المنافسة العادلة، ويقلل من كفاءة الخدمات العامة، ويؤدي إلى تبديد الموارد العامة. علاوة على ذلك، يساهم الفساد في تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، ويعيق جهود مكافحة الفقر، ويضعف الديمقراطية وحقوق الإنسان. نظرا لهذه العواقب الوخيمة، أصبحت مواجهة الفساد الإداري ضرورة عالمية ملحة تسعى إليها مختلف الدول والمنظمات الدولية.

تتضمن العوامل المشتركة للنجاح في مكافحة الفساد الإداري الإرادة السياسية القوية، والأطر القانونية المتينة، والإنفاذ الفعال، وهيئات الرقابة المستقلة، وثقافة النزاهة، ومشاركة الجمهور. ومع ذلك، واجهت الدول الرائدة تحديات، بما في ذلك تطور أشكال الفساد، والحاجة إلى التكيف المستمر، وقضايا محددة مثل تنظيم جماعات الضغط وضمان الامتثال المتسق.

من المهم تبني مناهج خاصة بالسياق، مع الاعتراف بأن الاستراتيجيات الفعالة في بلد ما قد لا تكون قابلة للتطبيق بشكل مباشر في بلد آخر. يلعب التعاون الدولي واعتماد المعايير والاتفاقيات الدولية دورا مهما في تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد.

إن النجاح في مكافحة الفساد الإداري هو مسعى متعدد الأوجه يتطلب مزيجا من المؤسسات القوية والقوانين الفعالة والإرادة السياسية الثابتة والالتزام بالتحسين المستمر، وكل ذلك مصمم خصيصا للسياق الوطني المحدد.

1.1. التحدي المستمر للفساد الإداري والحاجة إلى حلول مبتكرة

لا يزال الفساد الإداري، الذي يشمل الرشوة والابتزاز والاحتيال وإساءة استخدام السلطة داخل المؤسسات العامة، يشكل عائقا كبيرا أمام الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. إن الحجم الهائل لهذه المشكلة، حيث تقدر الخسائر الناجمة عن الفساد بتريليونات الدولارات سنويا 2، يؤكد على تأثيرها العالمي. يقوض

الفساد شرعية المؤسسات الديمقراطية من خلال تشويه العمليات الانتخابية وتحريف سيادة القانون. كما أنه يعيق التنمية الاقتصادية عن طريق تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق تكاليف باهظة للشركات الصغيرة.

لقد ركزت المقاربات التقليدية لمكافحة الفساد غالبا على إنشاء أطر قانونية وتعزيز وكالات إنفاذ القانون وتنفيذ إصلاحات مؤسسية. ومع أن هذه الجهود ضرورية، فقد ثبت في كثير من الأحيان أنها غير كافية للحد من الفساد المتأصل بعمق، وخاصة الفساد المنهجي. وقد واجهت العديد من مبادرات مكافحة الفساد، لا سيما في البلدان النامية، تحديات تتعلق بالفجوات بين التصميم والواقع، حيث لا يتوافق التصميم المقصود للتدخل مع الحقائق العملية للتنفيذ على أرض الواقع.

إن الطبيعة المتطورة للفساد، التي غالبا ما تتكيف مع وتستغل التطورات في التكنولوجيا والعولمة، تستلزم تبني حلول مبتكرة. وتشمل هذه الحلول الاستفادة من التقنيات الجديدة مثل تكنولوجيا سلسلة الكتل والذكاء الاصطناعي، وتطبيق رؤى من علم السلوك، وتطوير تصاميم مؤسسية جديدة تعزز الشفافية والمساءلة. وهناك إجماع متزايد داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية على أن الاستراتيجيات الإبداعية والقابلة للتكيف ضرورية للتصدي بفعالية للتحديات المعقدة التي يفرضها الفساد الإداري في القرن الحادي والعشرين.

2.1. تصور مناهج مبتكرة لمكافحة الفساد الإداري: نظرة عامة دولية

في سياق مكافحة الفساد، يشير "الابتكار" إلى تطوير وتنفيذ استراتيجيات وأدوات ومناهج جديدة تتجاوز الأساليب التقليدية لإنفاذ القانون والإصلاحات المؤسسية. ويشمل ذلك التفكير الإبداعي في كيفية منع الفساد وكشفه ومعالجته بطرق أكثر فعالية واستدامة. غالبا ما تتضمن المناهج المبتكرة دمج مجالات متنوعة، مثل التكنولوجيا والاقتصاد السلوكي وعلم البيانات وعلم النفس الاجتماعي، لمعالجة الطبيعة متعددة الأوجه للفساد.

تلعب التكنولوجيا والرقمنة دورا متزايد الأهمية في مكافحة الفساد. توفر أدوات مثل تكنولوجيا سلسلة الكتل إمكانية حفظ السجلات بشكل آمن وشفاف، لا سيما في مجالات مثل سجلات الأراضي والمشتريات العامة. يمكن لأنظمة الحكومة الإلكترونية أن تبسط العمليات البيروقراطية، مما يقلل من فرص الرشوة ويزيد من الكفاءة. يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) وتحليلات البيانات الكبيرة للكشف عن الحالات الشاذة والأنماط في مجموعات البيانات الكبيرة، مما يساعد في تحديد الحالات المحتملة للاحتيال والفساد في المعاملات المالية والعقود والإعانات. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المناقصات العامة للكشف عن علامات التلاعب بالعطاءات أو المواصفات المصممة خصيصا.

يقدم علم السلوك رؤى قيمة حول المحفزات النفسية والاجتماعية للفساد. إن فهم سبب انخراط الأفراد في سلوك فاسد، والذي يمكن أن يتأثر بعوامل مثل المعايير الاجتماعية المتصورة وتأثيرات التأطير والإشباع الفوري،

أمر بالغ الأهمية لتصميم تدخلات فعالة. يمكن تطبيق سياسات "التوجيه"، التي تؤثر بمهارة على اتخاذ القرارات دون تقييد الخيارات، لتعزيز السلوك الأخلاقي لدى المسؤولين العموميين والمواطنين. على سبيل المثال، يمكن أن يكون التواصل الواضح بشأن عدم الموافقة الاجتماعية على الفساد أو تبسيط آليات الإبلاغ أكثر فعالية من مجرد الاعتماد على التدابير العقابية.

تعد الشفافية في العمليات الحكومية، بما في ذلك الوصول المفتوح إلى المعلومات حول الميزانيات والعقود وعمليات صنع القرار، ركيزة أساسية لجهود مكافحة الفساد. تسمح مبادرات البيانات المفتوحة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني بالتدقيق في الأنشطة الحكومية ومساءلة المسؤولين. تعد قوانين حماية المبلغين عن المخالفات القوية ضرورية لتشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الممارسات الفاسدة دون خوف من الانتقام. كما أن إنشاء هيئات رقابية مستقلة وضمان مساءلة المسؤولين العموميين أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة وردع الفساد.

تتطلب مكافحة الفساد بفعالية جهدا تعاونيا يشمل مختلف أصحاب المصلحة. تلعب الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمواطنون جميعا دورا. يمكن لمبادرات العمل الجماعي أن تجمع خبرات وموارد متنوعة لتطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد. كما أن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية لمعالجة الفساد عبر الوطني واسترداد الأصول المسروقة.

3.1. الدور الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا في الحد من الفساد

يمكن للحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا أن تلعب دورا استراتيجيا في الحد من الفساد الإداري من خلال تعزيز الشفافية وتقليل السلطة التقديرية وأتمتة العمليات، مما يحد من فرص الفساد. يمكن للمبادرات الإلكترونية أن تجعل المعلومات الحكومية أكثر سهولة، وتسهل الرقابة العامة، وتزيد من مشاركة المواطنين في الشؤون العامة.

تستخدم العديد من الدول مبادرات الحكومة الإلكترونية لأغراض مكافحة الفساد. على سبيل المثال، في سنغافورة، يوفر مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد منصة إلكترونية للإبلاغ عن الفساد. في البرازيل، يساعد برنامج "Alice" في تحليل المناقصات والعقود العامة للكشف عن الاحتيال والممارسات المانعة للمنافسة. يمكن استخدام البيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي في الكشف عن أنماط الفساد وتحليل بيانات المشتريات وتحديد المعاملات المشبوهة. ومع ذلك، من المهم التأكيد على ضرورة ضمان جودة البيانات والإشراف البشري ومعالجة التحيزات المحتملة في الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي. يمكن للتكنولوجيا أيضا أن تسهل مشاركة المواطنين في جهود مكافحة الفساد من خلال المنصات الإلكترونية وآليات الإبلاغ.

تعتبر الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا أدوات قوية في مكافحة الفساد الإداري، لكن فعاليتها تعتمد على التخطيط والتنفيذ والإشراف الدقيقين.

4.1. تمكين المجتمع المدني ووسائل الإعلام كركائز أساسية لجهود مكافحة الفساد

يلعب المجتمع المدني ووسائل الإعلام دورا حاسما في جهود مكافحة الفساد. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تطالب بالمساءلة، وتدفع باتجاه إصلاح السياسات، وتراقب جهود مكافحة الفساد. تلعب وسائل الإعلام الحرة والمستقلة دورا حيويا في التحقيق في قضايا الفساد وكشفها، وزيادة الوعي العام، ومحاسبة المسؤولين.

من الضروري تهيئة بيئة تمكن المبلغين عن المخالفات وتحمي الصحافة الاستقصائية وتسمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية. يمكن أن يؤدي التعاون الناجح بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إلى تضخيم تأثير جهود مكافحة الفساد.

يعتبر المجتمع المدني النابض بالحياة ووسائل الإعلام المستقلة عنصرين لا غنى عنهما لخلق ثقافة المساءلة ومكافحة الفساد الإداري بشكل فعال.

2. تحليل مقارن لاستراتيجيات مكافحة الفساد الناجحة: تحديد الخيوط المشتركة والمناهج المتباينة

نفذت العديد من البلدان استراتيجيات مبتكرة لمكافحة الفساد، حيث استخدمت **جورجيا** بنجاح تكنولوجيا سلسلة الكتل لإنشاء نظام سجل أراض شفاف وغير قابل للتلاعب، مما قلل بشكل كبير من فرص الفساد في معاملات الملكية. أدى تبني **أوكرانيا** لمنصة المشتريات الرقمية ProZorro إلى زيادة الشفافية وتحقيق وفورات كبيرة في التكاليف في المشتريات العامة. في **كولومبيا**، طور مكتب التدقيق منصة تحليلات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، أوسينو، للكشف عن الحالات الشاذة ومخاطر الفساد في بيانات العقود الحكومية. توضح هذه الأمثلة المتنوعة 15 الاتجاه المتزايد نحو الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الشفافية وتحسين الكفاءة وكشف الفساد في مختلف القطاعات. يسلط نجاح هذه المبادرات الضوء على إمكانات الحلول التكنولوجية المصممة خصيصا لمعالجة نقاط الضعف المحددة تجاه الفساد.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل التجارب الدولية الرائدة في مجال مكافحة الفساد الإداري، وإلى تحديد الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات الرئيسية التي اتبعتها الدول التي حققت نجاحًا نسبيًا في هذا المجال، وتحليل العوامل التي ساهمت في نجاح هذه التجارب والتحديات التي واجهتها، واستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تفيد الدول الأخرى في جهودها لمكافحة الفساد الإداري.

تعتمد الدول التي تم تحليلها على أطر مؤسسية مختلفة لمكافحة الفساد وتلعب الإرادة السياسية والقيادة فيها دورا حاسما في دفع جهود مكافحة الفساد، ويبدو أن الالتزام القوي من أعلى المستويات الحكومية ضروري لتحقيق نتائج فعالة. وتختلف هذه الدول في تركيزها على الوقاية مقابل الإنفاذ في استراتيجياتها. ففي حين تركز **فنلندا**

على الوقاية وبناء مجتمع مقاوم للفساد، تؤكد **سنغافورة** على الإنفاذ الصارم للقوانين، ولديها وكالة متخصصة وقوية مثل مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد، فإن **الدنمارك** وفنلندا تدمجان جهود مكافحة الفساد في هياكل الحوكمة الأوسع. أما **نيوزيلندا** فقد أنشأت لجنة وطنية لمكافحة الفساد. تتشابه هذه الدول في وجود أطر قانونية قوية تجرم الرشوة، ولكنها تختلف في تفاصيل قوانينها وعقوباتها. كما تلعب ثقافة القطاع العام والأخلاقيات والجدارة دورا مهما في الحفاظ على مستويات منخفضة من الفساد في هذه الدول.

1.2. نيوزيلندا: التركيز على الحكومة المفتوحة ومساءلة القطاع العام

تحافظ نيوزيلندا على مرتبة عالية في مؤشر مدركات الفساد، على الرغم من حدوث انخفاضات طفيفة في السنوات الأخيرة. تركز البلاد على مبادئ الحكومة المفتوحة ونزاهة القطاع العام. يجرم قانون الجرائم لعام 1961 وقانون العمولات السرية لعام 1910 الرشوة في القطاعين العام والخاص. يوجد مدونة لقواعد السلوك للموظفين العموميين. توفر نيوزيلندا آليات للرقابة المستقلة، مثل مكتب المدقق العام ومكتب أمين المظالم. تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (NACC) في عام 2023 للتحقيق في حالات الفساد الخطيرة أو المنهجية في القطاع العام التابع للكومنولث. توجد توصيات لتعزيز جهود مكافحة الفساد، بما في ذلك إنشاء وكالة قيادية واحدة واستراتيجية وطنية. تواجه نيوزيلندا تحديات في مجالات مثل المشتريات العامة وخدمات الهجرة والمنظمات المالية. تركز البلاد على شفافية ملكية الشركات والصناديق الاستئمانية. يعكس نهج نيوزيلندا التركيز على الشفافية والمساءلة والجهود المستمرة لتعزيز أنظمة النزاهة الخاصة بها.

2.2. اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ (ICAC)

تأسست هذه اللجنة عام 1974، نموذجا ناجحا لمكافحة الفساد. ينبع نجاحها من استراتيجيتها الشاملة ثلاثية الجوانب: إنفاذ القانون الصارم، والوقاية الاستباقية من الفساد، والتثقيف العام المكثف. من خلال صلاحياتها التحقيقية المستقلة، نجحت ICAC في مقاضاة العديد من قضايا الفساد رفيعة المستوى. وفي الوقت نفسه، يعمل قسم منع الفساد التابع لها مع الوكالات الحكومية والهيئات العامة لتحديد وتخفيف مخاطر الفساد في الأنظمة والإجراءات. يلعب قسم العلاقات المجتمعية دورا حيويا في تثقيف الجمهور حول شرور الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة. يدل نجاح ICAC المستمر على مدى عقود على قوة اتباع نهج متكامل وطويل الأجل لمكافحة الفساد. لقد كان الالتزام بجميع الجوانب الثلاثة – الإنفاذ والوقاية والتثقيف – أمرا بالغ الأهمية في تغيير المعايير المجتمعية في هونغ كونغ حول الفساد. لقد مكن استقلال ICAC عن التدخل السياسي، إلى جانب الدعم الشعبي القوي والولاية الواضحة، من العمل بفعالية وبناء سمعة طيبة للحياد.

3.2. دائرة التحقيقات الخاصة في ليتوانيا (STT)

ركزت هذه الدائرة –التي تأسست عام **1997**– في البداية على إنفاذ القانون ولكنها تطورت لتصبح وكالة متعددة الوظائف لمكافحة الفساد. إدراكا لحدود الاعتماد فقط على التحقيقات، وسعت STT ولايتها لتشمل أنشطة منع الفساد والتثقيف العام. أكدت STT على بناء التعاون بين الوكالات وقامت بتكييف استراتيجياتها لمواجهة مخاطر الفساد المتطورة. يعكس تركيزها على "تغيير قواعد اللعبة" من خلال التدابير الوقائية و"تغيير القيم" من خلال التثقيف نهجا شموليا. يوضح تطور STT تحولا استراتيجيا نحو اتباع نهج أكثر توازنا لمكافحة الفساد، مع الاعتراف بأن الوقاية والتثقيف هما مكملان حاسمان للتحقيق والمقاضاة. يشير هذا إلى أن الاستراتيجية الشاملة يجب أن تعالج كلا من فرص ودوافع الفساد.

4.2. لجنة القضاء على الفساد في إندونيسيا (KPK)

تأسست عام **2002** كهيئة مستقلة ذات ولاية قوية للتصدي للفساد المستشري. اكتسبت KPK سمعة طيبة بسبب إجراءاتها التنفيذية الجريئة، حيث حققت في العديد من قضايا الفساد رفيعة المستوى التي تورط فيها مسؤولون حكوميون وسياسيون وقادة أعمال وقامت بمقاضاتهم. تمتعت KPK في البداية بثقة شعبية قوية وحققت معدل إدانة مرتفع. ومع ذلك، فقد واجهت تحديات كبيرة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك التدخل السياسي المزعوم، والتغييرات التشريعية التي تهدف إلى إضعاف سلطتها، وحتى فضائح الفساد الداخلية. تسلط تجربة KPK الضوء على الطبيعة المحفوفة بالمخاطر لجهود مكافحة الفساد، حتى عندما تكون الهيئة قوية في البداية وتتمتع بدعم شعبي. إن أهمية الحفاظ على الاستقلال ومقاومة الضغوط السياسية أمر بالغ الأهمية للفعالية طويلة الأجل لوكالات مكافحة الفساد. تشير الفضائح الأخيرة المحيطة برئيس KPK واعتقال موظفيها بتهمة الابتزاز إلى أن وكالات مكافحة الفساد نفسها ليست محصنة ضد الفساد وتتطلب آليات رقابة داخلية قوية.

5.2. الدنمارك: التأكيد على الشفافية وثقافة النزاهة القوية

تحتل الدنمارك باستمرار مرتبة عالية في مؤشر مدركات الفساد. على الرغم من عدم وجود استراتيجية مستقلة لمكافحة الفساد، إلا أن الدنمارك تدمج بشكل فعال إدارة مخاطر النزاهة في الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر في القطاع العام. يركز الأمر التنفيذي رقم 116 لعام 2018 على تخفيف مخاطر النزاهة العامة في هذا السياق. تجرم القوانين الدنماركية الرشوة في القطاعين العام والخاص. توفر هيئة الأعمال الدنماركية مبادئ توجيهية لمساعدة الشركات على تنفيذ برامج الامتثال واكتشاف أي انتهاكات محتملة. ومع ذلك، تلقت الدنمارك انتقادات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بسبب الطريقة غير المنظمة التي تتم بها أنشطة جماعات الضغط في البلاد. تدعم الدنمارك بقوة المبادرات الدولية لمكافحة الفساد، مما يعكس التزامها العالمي

بهذه القضية. يبدو أن نجاح الدنمارك يعزى إلى مزيج من الأطر القانونية القوية، وثقافة النزاهة المتأصلة، والمشاركة النشطة في الجهود العالمية لمكافحة الفساد.

6.2. فنلندا: تسليط الضوء على الأطر القانونية المتينة وثقة الجمهور

تحافظ فنلندا أيضا على مرتبة عالية في مؤشر مدركات الفساد. تتبنى البلاد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للفترة 2021–2023، تركز على تكثيف مكافحة الفساد على المدى القصير وبناء مجتمع لا ينجح فيه الفساد على المدى الطويل. تتولى وزارة العدل مسؤولية الإشراف على أنشطة مكافحة الفساد وتنسيقها. يوجد في فنلندا تشريع شامل يجرم الرشوة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك رشوة المسؤولين الأجانب. تؤكد البلاد على أهمية القيم الأخلاقية والمساءلة والصدق واللعب النظيف في كل من القطاعين العام والخاص. يتميز النظام القانوني الفنلندي بالقوة والكفاءة، مما يعزز جهود مكافحة الفساد. تلقت فنلندا بعض الانتقادات من مجموعة الدول المناهضة للفساد (GRECO) فيما يتعلق بعدم كفاية الامتثال لبعض التوصيات. تنفذ فنلندا مشروعا لتعزيز مكافحة الفساد من خلال تعزيز المعرفة والوعي والقدرات والتعاون بين السلطات العامة. تعكس استراتيجية فنلندا نهجا متعدد الأوجه يشمل التدابير القانونية والقيم الأخلاقية والرقابة المؤسسية ومبادرات التحسين المستمر.

7.2. سنغافورة: عرض لسياسة عدم التسامح مطلقا والإنفاذ الفعال

تعرف سنغافورة بمرتبتها المتميزة باستمرار في مؤشر مدركات الفساد. اتخذت الحكومة السنغافورية قرارا مبكرا بمكافحة الفساد كضرورة استراتيجية للحفاظ على حوكمة رشيدة وسيادة القانون وتنمية اقتصادية واجتماعية صحية. تتبنى البلاد سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه الفساد وتفرض عواقب وخيمة على مرتكبيه. تتميز سنغافورة بوجود مؤسسات قوية، وعلى رأسها مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد (CPIB)، الذي يتمتع بسلطات واسعة واستقلالية في التحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة المتورطين. يوجد في سنغافورة قانون صارم لمكافحة الفساد (PCA) ينص على عقوبات قاسية، بالإضافة إلى قانون مصادرة المنافع المتحققة من الفساد لمنع المستفيدين من الاحتفاظ بمكاسبهم غير المشروعة. تؤكد سنغافورة على الجدارة والكفاءة المهنية داخل الخدمة المدنية، وتوفر آليات سهلة للجمهور للإبلاغ عن حالات الفساد. تقوم الحكومة بمراجعة رواتب الموظفين العموميين بانتظام لضمان حصولهم على أجور كافية، وتبسط الإجراءات الإدارية للحد من فرص الفساد. يعكس نجاح سنغافورة مزيجا من القوانين القوية والإنفاذ الفعال ونظام الخدمة المدنية القائم على الجدارة وثقافة عدم التسامح مطلقا تجاه الفساد.

ملاحظة:

تعتبر مؤشرات مثل مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أداة رئيسية لتقييم المستويات المدركة للفساد في القطاع العام حول العالم. يعتمد هذا المؤشر على تقييمات الخبراء وقادة الأعمال لمجموعة متنوعة من ممارسات الفساد في القطاع العام، ويصنف الدول والأقاليم بناء على هذه المدركات على مقياس من 0 (فاسد جدا) إلى 100 (نظيف جدا).

تظهر العديد من الدول باستمرار في المراكز المتقدمة من مؤشر مدركات الفساد، مما يشير إلى نجاحها النسبي في الحد من الفساد الإداري. من بين هذه الدول: الدنمارك، وفنلندا، وسنغافورة، ونيوزيلندا. ويوضح الجدول التالي أداء هذه الدول في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024:

الجدول 1: مقارنة نتائج مؤشر مدركات الفساد (2024) للدول محل الدراسة

اسم الدولة	نتيجة مؤشر مدركات الفساد (2024)	الترتيب العالمي
الدنمارك	90	1
فنلندا	88	2
سنغافورة	84	3
نيوزيلندا	83	4

من المهم الإشارة إلى أن مؤشر مدركات الفساد يقيس التصورات حول الفساد وقد لا يعكس المستوى المطلق للفساد في بلد ما. لذلك، يعتمد هذا التقرير أيضا على الأدبيات الأكاديمية ودراسات الحالة لتحديد التجارب الدولية الرائدة في مكافحة الفساد الإداري. تشير هذه الأدبيات إلى أن الدول المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى دول أخرى مثل هونغ كونغ، غالبا ما تدرس كأمثلة ناجحة في مجال مكافحة الفساد.

الجدول 2: ملخص استراتيجيات مكافحة الفساد الرئيسية في الدول محل الدراسة

اسم الدولة	المؤسسات الرئيسية	التشريعات الرئيسية	التركيز (وقاية /إنفاذ)	دور الإرادة السياسية	دور ثقافة القطاع العام

الدنمارك	هيئة الأعمال الدنماركية	قانون العقوبات الدنماركي	متوازن	قوي	قوي
فنلندا	وزارة العدل	قانون العقوبات الفنلندي، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	وقاية	قوي	قوي
سنغافورة	مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد (CPIB)	قانون منع الفساد (PCA)، قانون مصادرة منافع الفساد	إنفاذ	قوي جدا	قوي
نيوزيلندا	اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد (NACC)، مكتب المدقق العام، مكتب أمين المظالم	قانون الجرائم، قانون العمولات السرية	متوازن	متوسط	متوسط

على الرغم من أن جميع الدول الأربع تظهر نجاحا في مكافحة الفساد الإداري، إلا أنها تتبع مناهج متميزة مصممة خصيصا لسياقاتها التاريخية والسياسية والثقافية الفريدة.

3. نظرة معمقة على سياق محدد: هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)

تتمتع جهود ماليزيا لمكافحة الفساد بتاريخ طويل، يعود إلى إنشاء وكالة مكافحة الفساد (ACA) عام 1967. على مر السنين، مرت الوكالة بعدة تحولات، بما في ذلك فترة عملها باسم المكتب الوطني للتحقيقات (NBI)، قبل أن تعود إلى ACA وتصبح في النهاية هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC) عام 2009. كان الهدف من إنشاء MACC عام 2009 هو تمكين هيئة مكافحة الفساد بقدر أكبر من الاستقلالية والحرية في التحقيق في القضايا، مستوحاة من نماذج ناجحة مثل لجنة ICAC في هونغ كونغ. كما هدفت التغييرات التشريعية اللاحقة، مثل التعديلات التي أدخلت على قانون MACC لعام 2009 لتشمل أحكام المسؤولية المؤسسية، إلى تعزيز إطار مكافحة الفساد. يشير تطور وكالات مكافحة الفساد في ماليزيا إلى التزام مستمر بمعالجة الفساد. وقد أشارت عملية التحول إلى MACC إلى إدراك الحاجة إلى هيئة أكثر استقلالية وقوة للتصدي لهذه القضية بفعالية، مع التعلم من التجارب الدولية.

التشريع الأساسي الذي يحكم MACC هو قانون هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا لعام 2009 (القانون 694). يمنح هذا القانون MACC الولاية للتحقيق في ومنع أي شكل من أشكال الفساد وإساءة استخدام السلطة

ضمن نطاق اختصاصها. كما يمنح القانون MACC سلطات للتحقيق في الجرائم بموجب قوانين أخرى مدرجة على أنها "جريمة محددة"، مثل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعائدات الأنشطة غير المشروعة لعام 2001. كان التعديل الهام الذي أدخل على قانون MACC هو إضافة المادة 17أ، التي دخلت حيز التنفيذ عام 2020. ينص هذا الحكم على المسؤولية المؤسسية، حيث تتحمل المنظمات التجارية المسؤولية عن الأعمال الفاسدة التي يرتكبها الأفراد المرتبطون بها لصالح المنظمة، ما لم تثبت المنظمة أنها اتخذت إجراءات كافية لمنع الرشوة. يوفر الإطار القانوني الذي تستند إليه MACC أساسا قانونيا شاملا لمكافحة الفساد، ويغطي مجموعة واسعة من جرائم الفساد ويمتد ليشمل المسؤولية على كل من الأفراد والكيانات التجارية. يمثل إدخال المسؤولية المؤسسية (المادة 17أ) خطوة مهمة نحو تعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية ومكافحة الفساد في القطاع الخاص.

1.3. الهيكل التنظيمي والإطار الاستراتيجي لهيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC)

يشتمل الهيكل التنظيمي لـMACC على أقسام ومراكز متخصصة مختلفة لتنفيذ ولايتها متعددة الأوجه. وتشمل هذه مدرسة التحقيق ومدرسة الاستخبارات ومدرسة القانون والملاحقة القضائية ومدرسة منع الفساد وإدارته ومركز الشركات لمكافحة الفساد والامتثال (CACCC). يسمح هذا الهيكل بتقسيم العمل وتطوير الخبرات في جوانب مختلفة من عمل مكافحة الفساد. لضمان نزاهتها وحماية حقوق المواطنين، تخضع MACC للمراقبة من قبل خمس هيئات مستقلة: المجلس الاستشاري لمكافحة الفساد، واللجنة الخاصة المعنية بالفساد، ولجنة الشكاوى، وفريق مراجعة العمليات، وفريق الاستشارة والوقاية من الفساد. توفر هذه الهيئات طبقة خارجية من الرقابة والمساءلة. يعكس الهيكل التنظيمي المفصل لـMACC، بوحداته المتخصصة في التحقيق والوقاية والاستخبارات، النهج المتكامل الذي تتبعه الوكالات الدولية الناجحة مثل ICAC في هونغ كونغ. كما يشير إنشاء هيئات رقابية مستقلة إلى التزام داخلي بالشفافية والمساءلة في عملياتها.

أطلقت الحكومة الماليزية الخطة الوطنية لمكافحة الفساد (NACP) للفترة 2019–2023. حددت هذه الخطة الخمسية 115 مبادرة مصنفة تحت ستة محاور استراتيجية تهدف إلى تعزيز النزاهة السياسية، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وزيادة الكفاءة والشفافية في المشتريات العامة، وتمكين المجتمع المدني. وقد تم تحديد NACP كعامل مساهم في تحسين ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد (CPI) عام 2019. بناء على NACP، تم تقديم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (NACS) للفترة 2024–2028 كاستمرار وتعزيز لأجندة الإصلاح الوطنية. توفر NACS إطارا تفصيليا لمكافحة الفساد عبر مختلف القطاعات ومستويات الحوكمة، بهدف وصول ماليزيا إلى قائمة أفضل 25 دولة في مؤشر CPI الخاص بمنظمة الشفافية الدولية خلال السنوات العشر القادمة. يشير تنفيذ NACP والاستراتيجية اللاحقة NACS إلى التزام حكومي ماليزي مستمر وطويل الأجل

بمعالجة الفساد من خلال إطار عمل شامل واستراتيجي. كما يؤكد تحديد هدف واضح لتحسين ترتيب ماليزيا في مؤشر CPI على طموح هذه الخطط الوطنية.

تشمل الأهداف الرئيسية لـ MACC تشجيع النزاهة والمساءلة في كل من القطاعين العام والخاص وتثقيف الجمهور حول الفساد وآثاره الضارة. تتماشى الأولويات الاستراتيجية للوكالة مع أهداف NACP وNACS، مع التركيز على المجالات الرئيسية مثل المشتريات العامة والتمويل السياسي والإنفاذ ضد الفساد الكبير. MACC مكلفة بالتحقيق في ومنع جرائم الفساد كما هو محدد في قانون MACC لعام 2009 والجرائم الأخرى المنصوص عليها، والتي تغطي جانبي الطلب والعرض للفساد. تعكس الأهداف الاستراتيجية لـ MACC فهما واسعا للطبيعة متعددة الأوجه للفساد، حيث تستهدف القطاعين العام والخاص على حد سواء وتشمل تدابير وقائية وتثقيفية وإنفاذية. هذا النهج الشامل ضروري للتصدي للتحديات المعقدة للفساد.

2.3. الأساليب والمبادرات التي تستخدمها MACC في مكافحة الفساد

تتمتع MACC بسلطة تلقي الشكاوى المتعلقة بالفساد وإساءة استخدام السلطة والتحقيق فيها. ولديها سلطة الحصول على المستندات والشهود وتوقيف الجناة واحتجازهم وإجراء تحقيقات شاملة في الممارسات الفاسدة المزعومة. تشير الإحصاءات الواردة في التقارير السنوية لـ MACC إلى عدد كبير من الاعتقالات التي تتم كل عام بتهم تتعلق بالفساد، حيث يظهر القطاع العام باستمرار ضعفا أكبر تجاه الفساد مقارنة بالقطاع الخاص.

الجدول الرئيسي 1: إحصاءات الاعتقالات التي قامت بها MACC (2013–2020)

السنة	اعتقالات القطاع العام	اعتقالات القطاع الخاص	إجمالي الاعتقالات
2013	391	328	719
2014	387	301	688
2015	361	284	645
2016	564	372	936

879	350	529	2017
799	318	481	2018
865	340	525	2019
712	277	435	2020

يدل سجل MACC الثابت للاعتقالات على دورها النشط في إنفاذ قوانين مكافحة الفساد. يشير العدد الأكبر من الاعتقالات في القطاع العام إلى تركيز أكبر أو انتشار أكبر للفساد داخل المؤسسات الحكومية. ومع ذلك، فإن المعدلات المنخفضة نسبيا لأوراق التحقيق المفتوحة مقارنة بعدد الشكاوى المستلمة تشير إلى تحديات محتملة في معالجة ومتابعة جميع القضايا المبلغ عنها.

تشارك MACC بنشاط في منع الفساد من خلال مبادرات مختلفة، بما في ذلك إجراء مراجعات للأنظمة في الوكالات الحكومية والهيئات العامة لتحديد نقاط الضعف والتوصية بتحسينات في الإجراءات والضوابط الداخلية. كما تتعاون الوكالة مع منظمات في القطاعين العام والخاص لتطوير وتنفيذ برامج نزاهة وأطر امتثال لمكافحة الفساد. يعد إنشاء وحدات نزاهة داخل الوزارات والوكالات الحكومية ومركز الشركات لمكافحة الفساد والامتثال (CACCC) أمثلة رئيسية على هذه الجهود. يشير تركيز MACC على الوقاية إلى نهج استباقي لمعالجة العوامل المنهجية التي تساهم في الفساد من خلال تعزيز الأنظمة وتعزيز ثقافة النزاهة داخل المنظمات. هذا يتماشى مع فهم أن منع الفساد غالبا ما يكون أكثر فعالية وأقل تكلفة من التعامل مع عواقبه بعد وقوعه.

تدرك MACC أهمية الدعم والتوعية العامة في مكافحة الفساد. وتقوم بحملات توعية عامة ومحادثات وبرامج مختلفة لتثقيف المواطنين حول الآثار الضارة للفساد وتشجيعهم على الإبلاغ عن أي حالات يصادفونها. يتم إيلاء اهتمام خاص لإشراك الشباب والطلاب في مؤسسات التعليم العالي من خلال وحدات مكافحة الفساد المتخصصة ومعسكرات النزاهة، بهدف غرس قيم أخلاقية قوية منذ سن مبكرة. من خلال إشراك الجمهور بنشاط، وخاصة الشباب، تسعى MACC إلى تنمية مجتمع لديه تسامح منخفض تجاه الفساد ويشارك بنشاط في منعه وكشفه. تهدف هذه الاستراتيجية طويلة الأجل إلى خلق ثقافة مستدامة للنزاهة.

تشارك MACC أيضا في جهود تتبع وتجميد واسترداد الأصول المستمدة من أنشطة الفساد وغسل الأموال. يعد التعاون مع وحدة الاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون المحلية والدولية الأخرى أمرا بالغ الأهمية لهذه الجهود. من خلال مصادرة واسترداد المكاسب غير المشروعة، تهدف MACC إلى شل الأنشطة الإجرامية وضمان عدم تمتع المتورطين بعائدات أنشطتهم غير المشروعة. يمثل تركيز MACC على استرداد الأصول رادعا كبيرا للفساد من خلال إظهار أن المتورطين لن يواجهوا المقاضاة فحسب، بل سيخسرون أيضا فوائد أنشطتهم غير المشروعة. يمكن أيضا استخدام الأصول المستردة لتعويض الخسائر الناجمة عن الفساد.

3.3. تقييم فعالية MACC: النجاحات والتحديات ومجالات التحسين

أبلغت MACC عن العديد من النجاحات في التحقيق في ومقاضاة قضايا الفساد رفيعة المستوى، بما في ذلك اعتقال ومحاكمة رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق عام 2020. تثبت هذه القضايا قدرة MACC على معالجة الفساد على أعلى المستويات. أظهر ترتيب ماليزيا في مؤشر مدركات الفساد (CPI) التابع لمنظمة الشفافية الدولية تحسنا عام 2019، حيث ارتفع إلى المركز 51 مقارنة بالمركز 61 عام 2018، ويعزى ذلك جزئيا إلى تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفساد (NACP). كما تحسن مؤشر CPI لماليزيا عام 2023، مما يشير إلى تأثير إيجابي محتمل لجهود مكافحة الفساد المستمرة. يشير هذا إلى أن MACC حققت بعض النجاحات الملحوظة من حيث الاعتقالات والملاحقات القضائية، وأن ماليزيا شهدت تحسينات في ترتيبها في مؤشر CPI في فترات محددة، مما يشير إلى أن جهود MACC، إلى جانب إصلاحات الحوكمة الأخرى، ساهمت في تحسين تصور الفساد في البلاد.

على الرغم من هذه النجاحات، لا تزال هناك مخاوف بشأن استقلالية MACC واحتمالية التدخل السياسي، حيث يثير موقعها المؤسسي تحت إدارة رئيس الوزراء تساؤلات حول التحيز المحتمل. كما ينظر إلى افتقار MACC إلى سلطات الادعاء المستقلة، حيث تتطلب موافقة المدعي العام لبدء الإجراءات الجنائية، على أنه قيد على فعاليتها. يمكن أن يؤدي هذا الاعتماد المحتمل إلى تأخيرات أو إحجام عن مقاضاة القضايا رفيعة المستوى التي تتضمن أفرادا مرتبطين سياسيا. على الرغم من جهودها، لا تزال MACC تواجه تحديات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق باستقلاليتها المتصورة وقيود سلطاتها في الادعاء. يشير هذا إلى أن العوامل الهيكلية والسياسية قد تعيق قدرة MACC على تحقيق ولايتها بالكامل.

تم تقديم العديد من المقترحات لتعزيز استقلالية MACC ومساءلتها وفعاليتها. وتشمل هذه إنشاء لجنة خدمة مستقلة لمكافحة الفساد (ACSC) للإشراف على تعيين وعزل ضباط MACC، ونقل سلطات الادعاء إلى MACC أو هيئة مستقلة منفصلة، وتعزيز الرقابة البرلمانية على الوكالة. يمكن أن يؤدي الاستفادة بشكل أكبر من التكنولوجيا

وتحليلات البيانات إلى تعزيز قدرة MACC على كشف والتحقيق في قضايا الفساد المعقدة. كما أن تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وضمان قدر أكبر من الشفافية في عمليات MACC يمكن أن يحسن الثقة والدعم العامين. إن تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز استقلالية MACC ومنحها قدرا أكبر من الاستقلالية في الادعاء وتبني التطورات التكنولوجية يمكن أن يعزز بشكل كبير قدرتها على مكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية. إن معالجة العوامل الهيكلية والسياسية التي قد تعيق عملها أمر بالغ الأهمية لتحقيق تقدم حقيقي.

4.3. تحليل مقارن: MACC وعلاقتها بالممارسات الدولية المبتكرة لمكافحة الفساد

يتوافق تبني MACC لاستراتيجية ثلاثية الجوانب تشمل التحقيق والوقاية والتثقيف العام مع النموذج الناجح للجنة ICAC في هونغ كونغ. تدرك كلتا الوكالتين أهمية اتباع نهج شامل لمكافحة الفساد. على غرار ICAC، لدى MACC أقسام متخصصة تركز على منع الفساد والعلاقات المجتمعية، مما يشير إلى فهم أن الإنفاذ وحده غير كاف للقضاء على الفساد. يشير التوافق الاستراتيجي مع نموذج ICAC المشهور إلى أن MACC قد أدرجت أفضل الممارسات الدولية في إطار عملها. ومع ذلك، قد يختلف مستوى فعالية التنفيذ ودرجة الاستقلالية المحققة.

يكمن الاختلاف الرئيسي في مستوى الاستقلالية. بينما تعمل ICAC باستقلالية كبيرة، حيث تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ، فإن موقع MACC داخل إدارة رئيس الوزراء يثير مخاوف بشأن التأثير السياسي المحتمل. كما عملت لجنة KPK السابقة في إندونيسيا، على الرغم من مواجهتها لتحديات، في البداية بقدر كبير من الاستقلالية. على الرغم من أن المقتطفات لا تقدم تفاصيل واسعة حول استخدام MACC للتقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الكبيرة، إلا أن هذه مجالات يمكن أن تعزز فيها MACC قدراتها، مستخلصة الدروس من تجارب دول مثل أوكرانيا وكولومبيا. كما أن تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدر أكبر من الشفافية في عملياتها، كما هو الحال في بعض الأمثلة الدولية، يمكن أن يحسن بشكل أكبر من فعالية MACC وثقة الجمهور. يمكن أن تتعلم MACC من تجارب وكالات مكافحة الفساد الدولية الناجحة الأخرى من خلال السعي لتحقيق قدر أكبر من الاستقلالية التشغيلية، وتبني أدوات تكنولوجية متقدمة للكشف والوقاية بشكل أكثر نشاطا، وتعزيز شراكات أقوى مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لإنشاء نظام بيئي أكثر قوة لمكافحة الفساد.

إن النظر في إصلاحات لتعزيز استقلالية MACC وسلطاتها في الادعاء، مع الاستمرار في الاستفادة من التكنولوجيا والتفاعل مع المجتمع المدني، يمكن أن يؤدي إلى تقدم أكبر في مكافحة الفساد.

غالبا ما يعزى نجاح وكالات مكافحة الفساد مثل ICAC في سنغافورة وهونغ كونغ إلى الإرادة السياسية القوية والمستمرة لحكوماتها. هذا الالتزام الثابت من أعلى مستويات القيادة أمر بالغ الأهمية لتمكين وكالات مكافحة

الفساد والتغلب على مقاومة أصحاب المصالح. كما أن فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد تعتمد بشكل كبير على السياق، وتتأثر بالمشهد السياسي والاجتماعي والثقافي المحدد للبلد. يلعب السياق الماليزي الفريد، بما في ذلك ثقافتها السياسية والتجارية، دورا مهما في تشكيل التحديات والفرص لمكافحة الفساد. إن وجود إرادة سياسية قوية وبيئة سياسية مواتية أمران أساسيان لنجاح أي وكالة لمكافحة الفساد، بما في ذلك MACC. إن فهم ومعالجة العوامل السياقية المحددة في ماليزيا أمر ضروري لتصميم وتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد.

تسلط دراسات الحالة الناجحة مثل لجنة ICAC في هونغ كونغ، ولجنة KPK في إندونيسيا في بدايتها، الضوء على أهمية الاستراتيجيات المتكاملة والاستقلالية. تستخدم هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا (MACC) استراتيجية ثلاثية الجوانب مماثلة لـ ICAC وحققت بعض النجاحات في التحقيق والوقاية. ومع ذلك، لا تزال تواجه تحديات تتعلق باستقلاليتها المتصورة وقيود سلطاتها في الادعاء.

خاتمة

هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتقييم التأثير طويل الأجل لاستراتيجيات مكافحة الفساد المبتكرة المختلفة وتحديد أفضل الممارسات لتكييف هذه المناهج مع مختلف السياقات الوطنية.

تشمل المناهج المبتكرة لمكافحة الفساد الإداري على المستوى الدولي الاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والكشف، وتطبيق رؤى سلوكية لتعزيز السلوك الأخلاقي، وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، وتعزيز العمل الجماعي بين مختلف أصحاب المصلحة.

إن مكافحة الفساد الإداري مسعى مستمر يتطلب ابتكارا وتكيفا والتزاما ثابتا من جميع أصحاب المصلحة. من خلال التعلم من التجارب الدولية وتبني مناهج جديدة، يمكن للدول أن تسعى جاهدة نحو بناء مجتمعات أكثر شفافية ومساءلة وعدالة.

بالنسبة لواضعي السياسات، يجب أن تكون أولوياتهم تعزيز استقلالية وكالات مكافحة الفساد ومساءلتها، وضمان تخصيص موارد كافية وتوفير الحماية للمبلغين عن المخالفات، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة. يجب على الحكومات أيضا استكشاف فرص دمج التكنولوجيا والرؤى السلوكية في استراتيجياتها لمكافحة الفساد.

يعد اتباع نهج متعدد الأوجه ومتكامل يجمع بين الإنفاذ القوي والوقاية الاستباقية والمشاركة العامة المستدامة أمرا بالغ الأهمية لمكافحة الفساد بفعالية. يعد استقلال وكالات مكافحة الفساد عن التدخل السياسي، إلى جانب الإرادة السياسية القوية من الحكومة والدعم الشعبي الواسع، من العوامل التمكينية الأساسية. يمكن أن يؤدي تبني الابتكارات التكنولوجية ودمج رؤى من علم السلوك إلى تعزيز قدرات جهود مكافحة الفساد بشكل كبير.

توصيات عامة

تشير التجارب الدولية الرائدة إلى أن مكافحة الفساد الإداري تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا يشمل عدة عناصر أساسية. يجب على الدول الساعية إلى تعزيز جهودها في هذا المجال أن تولي اهتماما خاصا للعوامل التالية:

- **إنشاء وتمكين هيئات مستقلة لمكافحة الفساد:** تتمتع هذه الهيئات بالاستقلالية والسلطة اللازمة للتحقيق في قضايا الفساد ومقاضاة المتورطين دون خوف أو محاباة.
- **سن تشريعات شاملة لمكافحة الفساد وإنفاذها بفعالية:** يجب أن تغطي هذه التشريعات جميع أشكال الفساد، بما في ذلك الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، وأن تنص على عقوبات رادعة.
- **تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة والمشتريات:** يمكن تحقيق ذلك من خلال نشر المعلومات ذات الصلة، وتبسيط الإجراءات، وإنشاء آليات للمساءلة.
- **تعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق داخل القطاع العام:** يتضمن ذلك توفير التدريب للموظفين العموميين ووضع مدونات سلوك واضحة.
- **الاستفادة من الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيا:** يمكن أن تساعد هذه الأدوات في تقليل فرص الفساد وتعزيز الكشف عنه.
- **تهيئة بيئة تمكن المجتمع المدني ووسائل الإعلام:** يجب حماية المبلغين عن المخالفات ودعم الصحافة الاستقصائية والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل بحرية.
- **تعزيز التعاون الدولي:** يجب على الدول الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة الفساد والمشاركة في الجهود العالمية لمواجهة هذه الظاهرة.
- **تنفيذ آليات قوية لحماية المبلغين عن المخالفات:** تشجع هذه الآليات الأفراد على الإبلاغ عن حالات الفساد دون خوف من الانتقام.
- **التقييم المنتظم وتكييف استراتيجيات مكافحة الفساد:** يجب على الدول مراجعة استراتيجياتها بانتظام وتكييفها بناء على التحديات المتغيرة وأفضل الممارسات.

تتطلب مكافحة الفساد الإداري التزاما طويل الأمد وإرادة سياسية مستمرة. من خلال تبني هذه التوصيات والتعلم من التجارب الدولية الرائدة، يمكن للدول أن تحقق تقدما كبيرا في الحد من الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.